

# أقل الجمع عند الأصوليين

دكتور

**أحمد عبد العزيز السيد**

أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه

بكلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر - فرع أسيوط

## أقل الجمع عند الأصوليين (١)

### تحرير محل النزاع في هذه المسألة :

ليس الخلاف في معنى لفظ الجمع المركب من ( الجيم والميم والعين ) فإن ( ج م ع ) موضوعها يقتضي ضم شيء إلي شيء ، وذلك حاصل في الاثنين والثلاثة وما زاد ، بلا خلاف (٢) .

وليس من محل الخلاف - أيضا - تعبير الاثنين عن أنفسهما بضمير الجمع ، نحو : نحن فعلنا ، لأن العرب لم تضع للمتكلم ضمير التثنية ، كما وضعت للمخاطب والغائب ، وليس للاثنين إذا عبّرا عن أنفسهما بمضمر إلا الإتيان بضمير الجمع (٣) .

وذكر إمام الحرمين - أيضا - أن الخلاف ليس في مدلول

(١) انظر في هذه المسألة :-

المعتمد ج ١ ص ٢٤٨ ، البرهان ج ١ ص ٣٤٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ ص ٦٠٥ ، الإحكام للأمدي ج ٢ ص ٣٢٤ ، شرح اللمع لأبي إسحاق ج ١ ص ٣٣٠ ، التنبصرة ص ١٢٧ ، تلقيح النهوم ص ٣٥١ ، البحر المحيط ، ج ٣ ص ١٣٥ ، شرح مختصر الروضة للطوفي ج ٢ ص ٤٩٠ ، التمهيد لأبي الخطاب ، ج ٢ ص ٥٨ ، شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ١٤٤ ، كشف الأسرار للبخاري ج ٢ ص ٤٩ ، فواتح الرحموت ، ج ١ ص ٢٦٩ ، تيسير التحرير ج ١ ص ٢٠٦ ، أصول السرخسي ج ١ ص ١٥١ ، فتح الغفار بشرح المنار ، ج ١ ص ١٠٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٣ ، جمع الجوامع بحاشية البناني ج ١ ص ٤١٩ ، المنخول ص ١٤٨ ، روضة الناظر وشرحها ج ٢ ص ١٣٧ ، بيان المختصر ج ٢ ص ١٢٦ ، شرح العضد ج ٢ ص ١٠٥ ، الإبهاج ج ٢ ص ١٢٦ ، نهاية السؤل مع حاشية الشيخ بخيت ، ج ٢ ص ٣٨٥ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ .

(٢) ذكر ذلك إمام الحرمين في ( البرهان ) ج ١ ص ٣٥١ ، وأبو الحسين البصري في المعتمد ، ج ٢ ص ٢٤٨ ، طدمشق ، والأمدي في الإحكام ، ج ٢ ص ٣٢٥ ، وابن الحاجب في المنتهي ص ٧٠ ، وابن السبكي في الإبهاج ج ٢ ص ١٢٦ ، والأسنوي في التمهيد ص ٣١٧ .

(٣) ذكر ذلك إمام الحرمين في البرهان ج ١ ص ٣٥٠ والغزالي في المستصفى ج ٢ ص ٩٢ ، والمنخول ص ١٤٩ ، وعبد العزيز البخاري في كشف الأسرار ، ج ٢ ص ٥٢ ، وابن عبد الشكور في مسلم الثبوت ج ١ ص ٢٧٠ والزرکشي في البحر ، ج ٣ ص ١٣٦ .

مثل قوله تعالى ( فقد صغت قلوبكما ) <sup>(١)</sup> لأن قاعدة اللغة أن كل اثنين أضيفا إلي متضمنهما يجوز فيه ثلاثة أوجه ، الجمع علي الأصح ، نحو : قطعت رؤوس الكباشين ، أو الأفراد ، كرأس الكباشين أو التثنية ، كرأسي الكباشين .

وإنما رجع الجمع استئقلاً لتوالي دالين علي شيء واحد ، وهو التثنية ، وتضمن الجمع العدد بخلاف ما لو أفرد <sup>(٢)</sup> .  
وإنما الخلاف في الصيغ الموضوعة للجمع ، سواء كانت للسلامة ، أو التفسير ، نحو : رجال ومسلمون وضمانر الغيبة والخطاب .

### مذاهب الأصوليين في أقل الجمع :

المذهب الأول : أن أقل الجمع اثنان ، وهو قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت <sup>(٣)</sup> - رضي الله عنهما - وهو مذهب داود الظاهري <sup>(٤)</sup> والقاضي أبو بكر الباقلاني ، والأستاذ أبو إسحاق <sup>(٥)</sup> والإمام الغزالي <sup>(١)</sup> .

(١) سورة التحريم آية رقم ٤ .

(٢) انظر البرهان ج ١ ص ٣٥٠ ، شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ١٥٢ .

(٣) هو : الصحابي الجليل زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي من أكابر الصحابة كان كاتب الوحي للنبي - صلى الله عليه وسلم - توفي سنة ٤٥ هـ . انظر : الأعلام ج ٣ ص ٥٧ .

(٤) هو : داود بن علي بن خلف أبو سليمان إمام أهل الظاهر ، كان أحد أئمة المسلمين وعلمائهم ، توفي سنة ٢٧٠ هـ . انظر : طبقات ابن السبكي ج ٢ ص ٢٨٤ ، تاريخ بغداد ج ٨ ، ص ٣٦٩ ، تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٣٦ .

(٥) هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني ، له مصنفات منها التعليقة في أصول الفقه ، توفي سنة ٤١٨ هـ . انظر : طبقات ابن السبكي ، ج ٤ ص ٢٥٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٨ ، طبقات الشيرازي ص ١٥٦ .

(١) وقد اختاره في المستصفي ج ٢ ص ٩٤ ، ٩٧ ، وأما في المنحول فقد اختار أن أقل الجمع ثلاثة ، فقال : والمختار عندنا أن أقل ما يتناول ثلاثة . انظر : المنحول ،

وحكاة القاضي أبو بكر عن مذهب مالك ، وأخذه بعضهم من قوله في حجب الأم إلى السدس بأخوين <sup>(٢)</sup> .  
ونسبه بعضهم إلى الخليل <sup>(٣)</sup> وسيبويه ، لأن سيبويه قال :  
سألت الخليل عن قولهم : ما أحسن وجوههما . فقال : الاثنان جمع <sup>(٤)</sup> .

المذهب الثاني : أن أقله ثلاثة . وبه قال عثمان وابن عباس - رضي الله عنهم - وهو مذهب الأئمة الثلاثة : أبو حنيفة والشافعي وأحمد - رحمهم الله - .  
وذكر القاضي عبد الوهاب أنه مذهب مالك وجمهور أصحابه ، وأخذه المازري من قول مالك فيمن أقر بدراهم : أنه يلزمه ثلاثة <sup>(٥)</sup> .

ثم اختلف هؤلاء في صحة إطلاقه علي اثنين علي وجه

ص ١٤٩ والصحيح من مذهبه هو ما ذكره في المستصفي لأنه آخر ما كتب كما أشار إلى ذلك في بدايته .

<sup>(٢)</sup> نسب جماعة من الأصوليين هذا القول للإمام مالك . منهم : القاضي أبو بكر الباقلاني كما قاله الباجي في إحكام الفصول ، ص ٢٤٩ ، نشر دار الغرب الإسلامي والقراقي في تنقيح الفصول ، ص ٢٣٣ ، والعلاني في تلقيح الفهوم ص ٣٥٢ ، والشيرازي في شرح اللمع ، ج ١ ص ٣٣٠ .

<sup>(٣)</sup> هو : الخليل من أحمد الأزدي الفراهيدي أبو عبد الرحمن إمام العربية ، صاحب كتاب العين والعروض والشواهد توفي سنة ١٧٠ هـ . انظر : شذرات الذهب ج ١ ص ٢٧٥ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٢ .

<sup>(٤)</sup> انظر : البحر المحيط ج ٢ ص ٢٦ ، تلقيح الفهوم ، ص ٣٥٢ ، إرشاد الفحول ص ٢١٥ .

<sup>(٥)</sup> نسب هذا القول إلى الإمام مالك جماعة من الأصوليين ، منهم القاضي عبد الوهاب كما نقل ذلك القراقي في شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ ، وبه أجاب فيمن قال : علي عهد الله أنها ثلاثة وله علي دراهم . كما حكاة عنه الأستاذ أبو منصور ، قاله = الزركشي في البحر المحيط ، ج ٣ ص ١٣٧ ، والتلمباني في مفتاح الوصول ، ص ٧٣ ، وغيرهم . وهذا النقل يعارض ما نقل عنه من أن أقل الجمع اثنان . وكونه يري أن أقل الجمع ثلاثة هو المشهور عنه كما قال الباجي في إحكام الفصول ص ٢٤٩ .

المجاز ، فقال قوم : لا يصح ذلك أصلاً وقال المحققون : إنه يجوز التجوز به عن اثنين فقط وهو اختيار إمام الحرمين <sup>(١)</sup> وابن الحاجب <sup>(٢)</sup> وغيرهما .

المذهب الثالث : الوقف ، حكاه الأصفهاني في شرح المحصول عن الآمدي .

قال الإمام الزركشي : وفي ثبوته نظر ، وإنما أشعر به كلام الآمدي ، فإنه قال في آخر المسألة : وإذا عرف ضعف المأخذ من الجانبين ، فعلي الناظر بالاجتهاد في الترجيح ، وإلا فالوقف لازم <sup>(٣)</sup> .

هذا كلامه ، ومجرد هذا لا يكفي في حكايته مذهباً <sup>(٤)</sup> .

المذهب الرابع : أن أقله واحد ، هكذا حكاه بعضهم ، وأخذه من قول إمام الحرمين : والذي أراه أن الرد إلي واحد ليس بدعا ، ولكنه أبعد من الرد إلي اثنين ، كأن تري امرأة تبرجت ، فتقول : أتتبرجين للرجال ؟ <sup>(٥)</sup> .

قال الإمام الزركشي : وفيه نظر ، لأنه إن كان مراد الإمام حمل ذلك بطريق المجاز ، فهذا لا نزاع فيه ، وليس الكلام فيه <sup>(١)</sup>

### الأدلة :

إن المذاهب الجديرة بالمناقشة هي المذهب الأول والثاني ،

(١) انظر : البرهان : ج ١ ص ٣٥٤ .

(٢) انظر : بيان المختصر ، ج ٢ ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) انظر : الإحكام للآمدي ج ٢ ص ٣٣٠ .

(٤) انظر : البحر المحيط ، ج ٣ ص ١٣٨ .

(٥) انظر : البرهان ج ١ ص ٣٥٢ .

(١) انظر : البحر المحيط ج ٣ ص ١٣٨ .

لذا فإنني سأقتصر عليهما .

استدل القائلون بأن أقل الجمع اثنان بما يلي :

الأول : قوله عز وجل - ( وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب ) (٢) .

وكان الخصم المذكور اثنين ، بدليل قوله سبحانه وتعالى ( خصمان بغى بعضنا على بعض ) (٣) وقد عبر عنهما بضمير الجمع غير مرة (٤) .

واعترض علي ذلك : بأن الخصم قد يطلق علي الواحد وعلي الجماعة ، فيقال : هذا خصمي ، وهؤلاء خصمي ، لأنه من باب الوصف بالمصدر ، نحو : رجل ضيف ورجال ضيف ، وليس في الآية ما يدل علي أن كل واحد من الخصمين كان واحدا (٥) .

وأجيب عن ذلك : بأنه في هذه الآيات ما يقتضي أنهما كانا اثنين فقط ، بدليل قوله سبحانه وتعالى ( إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة ) (١) وقول داود - عليه السلام - ( لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلي نعاجه ) (٢) ، فالظاهر أنهما كانا

(٢) سورة ص آية رقم ٢١ .

(٣) سورة ص آية رقم ٢٢ .

(٤) انظر : شرح اللمع ، ج ١ ص ٣٣٣ ، التبصرة ، ص ١٢٩ ، إحكام الفصول ،

ص ٢٥٠ ، المستصني ج ٢ ص ٩٣ ، أصول السرخسي ج ١ ص ١٥٢ .

(٥) انظر : الإحكام للأمدي ج ٢ ص ٣٢٦ ، شرح مختصر الروضة للطوفي ج ٢

ص ٤٩٥ .

(١) سورة ص آية رقم ٢٣ .

(٢) سورة ص آية رقم ٢٤ .

اثنين ، وقد عبر عنهما بضمير الجمع غير مرة (٣) .

الثاني : قوله تعالى ( وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ) (٤) والمراد به داود وسليمان ، وقد عبر عنهما بضمير الجمع ( لحكمهم ) .  
واعترض علي ذلك : بأن المراد بقوله تعالى ( وكنا لحكمهم شاهدين ) داود وسليمان والقوم الذين حكموا بينهم ، وهم جمع .

وأجيب عن ذلك : بأن هذا الاعتراض ضعيف لوجهين : -  
أحدهما : أن الحكم إنما ينسب إلي الحاكم لا إلي المحكوم له ، وعليه فيكون تقدير الكلام ، وكنا لأمرهم شاهدين ووضع الحكم موضع الأمر مجاز ، والأصل في الإطلاق الحقيقة .  
وثانيهما : أنه يلزم مما قالوه أن يكون المصدر الذي هو الحكم مضافا إلي الفاعل والمفعول معا ، وهذا لا يوجد في كلامهم ، فلا يصح الحمل عليه ، فظهر أن الحكم مضاف إلي داود وسليمان - عليهما السلام - وقد عبر عنهما بضمير الجمع (١) .

الثالث : استدلوا بقوله تعالى ( إنا معكم مستمعون ) (٢) ، والمراد موسي وهارون - عليهما السلام - ، وقد عبر

(٣) انظر : تلقيح الفهوم ، ص ٣٥٨ ، شرح مختصر الروضة ج ٢ ص ٤٩٥ ، شرح

تفقيح الفصول ، ص ٢٣٦ ، التبصرة ص ١٣٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ ص ٦١٠ ،

شرح اللمع ج ١ ص ٣٣٣ .

(٤) سورة الأنبياء آية رقم ٧٨ .

(١) انظر تلقيح الفهوم ، ص ٣٥٩ ، فواتح الرحموت ج ١ ص ٢٧٠ ، نهاية السؤل ج ٢

ص ٣٩٢ ط عالم الكتب الإبهاج ج ٢ ص ١٢٧ .

(٢) سورة الشعراء آية ١٥ .

عنهما بضمير الجمع .

واعترض علي ذلك : بأن المراد موسي وهارون وفرعون وقومه ، وهم جمع .

وأجيب عن ذلك : بأن ما ذكروه بعيد ، إذ لو كان كذلك لقال : إنا لكم مستمعون، لأن حرف (مع) يشعر بأنه — سبحانه — معهما بالنصر والتأييد كما في الآية الأخرى ( قال لا تخافا إنني معكما أسمع وأري ) <sup>(٣)</sup> هذا هو الظاهر ، وهو يكتفي به في هذا المقام .

الرابع : قوله تعالى : ( إن تتوبا إلي الله فقد صغت قلوبكما ) <sup>(٤)</sup> فجمع القلب ، والخطاب لاثنتين ، فدل علي أنهما جمع .

قال الآمدي : وهذا أشبه ما يحتج به هنا <sup>(٥)</sup> .

واعترض علي ذلك بوجهين : —

أحدهما : أن الخطاب وإن كان مع اثنتين ، وأنه ليس لكل واحدة منهما في الحقيقة سوى قلب واحد ، غير أنه قد يطلق اسم القلوب علي ما يوجد للقلب من الترددات المختلفة إلي الجهات المختلفة مجازاً ، ومن ذلك قولهم لمن مال قلبه إلي جهتين أو تردد بينهما : إنه ذو قلبين ، وعند ذلك فيجب حمل قوله (قلوبكما) علي جهة التجوز دون الحقيقة .

(٣) سورة طه آية رقم ٤٦ .

(٤) سورة التحريم ، آية رقم ٤ .

(٥) انظر : الإحكام للآمدي ج ٢ ص ٣٢٦ .



ثانيهما : أنه علي وجه التجوز ، وعدل عن الحقيقة لما في الإتيان بضميري تثنية في كلمة واحدة من الاستثقال <sup>(١)</sup> .

وأجيب عن ذلك : بأن دعوى المجاز لا يصار إليها إلا بدليل ، لأن الأصل في الإطلاق الحقيقة .

قال الواحدي <sup>(٢)</sup> : العرب تقول : لطمت أوجه الرجلين وضربت رؤوسهما وشققت بطونهما ، فيجمعون في موضع التثنية .

قلت : وقد سبق أن مثل قوله تعالى ( فقد ضغت قلوبكما ) <sup>(٣)</sup> خارج عن محل النزاع ، كما ذكر إمام الحرمين وغيره ، فلا يجوز الاحتجاج به هنا .

وهذه الأدلة الأربعة هي أقوى ما تمسك به القائلون : بأن أقل الجمع اثنان ، مع ما في كل منها من النظر ، ولهم أدلة أخرى ، منها :

الخامس : قوله تعالى ( هذان خصمان اختصموا في ربهم ) <sup>(١)</sup> وخصمان مثني ، والضمير في ( اختصموا ) ضمير جمع ، وقد رده إلي ( خصمان ) والضمير يجب أن يطابق ما يرجع إليه ، فدل علي أن خصمان مطابق لضمير الجمع وذلك يقتضي كونه

(١) انظر : الإحكام للآمدي ج ٢ ص ٣٢٧ ، المحصول ج ١ ق ٢ ، ص ٦١٢ ، شرح الأصفهاني علي المنهاج ج ١ ص ٣٦٧ .

(٢) هو علي بن أحمد بن محمد أبو الحسين الواحدي ، صنف التفاسير الثلاثة : البسيط والوسيط والوجيز وأسباب النزول والإغراب في الإعراب ، توفي سنة ٤٦٨ هـ . انظر : طبقات المفسرين ج ١ ص ٣٨٧ ، وفيات الأعيان ج ٢ ص ٤٦٤ ، بغية الوعاة ج ٢ ص ١٤٥ .

(٣) سورة التحريم آية رقم ٤ .

(١) سورة الحج آية رقم ١٩ .

جمعا<sup>(٢)</sup> .

وقد اعترض علي هذا الدليل بما اعترض به علي قوله تعالى ( وهل آتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب )<sup>(٣)</sup> وقد سبق .

السادس : قوله عز وجل ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا )<sup>(٤)</sup> فقد رد إلي المثني ضمير الجمع .

واعترض علي هذا الدليل : بأن الطائفة تطلق علي القليل والكثير ، قال - عز وجل - ( فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين )<sup>(٥)</sup> ويكفي في ذلك واحد ، لأن خبره مقبول في التعليم والتحذير .

وقال عز وجل : ( وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين )<sup>(٦)</sup> والمراد جماعة منهم .

وإذا كانت الطائفة تطلق علي القليل والكثير ، لم يبق في الآية حجة علي أن الاثنين أقل الجمع ، لجواز أنهم أكثر من اثنين .

أو يقال في الطائفتين : إنه جمع ضميرهما باعتبار أفرادهما لأن الطائفة غالبا تطلق علي أفراد متعددة ، فجمع الضمير باعتبار أفراد الطائفتين ، وثناهما باعتبار مجموع كل

(٢) انظر : شرح مختصر الروضة ، ج ٢ ص ٤٩٢ .

(٣) سورة ص آية رقم ٢١ .

(٤) سورة الحجرات آية رقم ٩ .

(٥) سورة التوبة آية رقم ١٢٢ .

(٦) سورة النور آية رقم ٢ .

## واحدة منهما .

السابع : قوله تعالى ( فإن كان له إخوة فلأمه السدس )<sup>(٢)</sup>  
 فأثبت لأمه السدس مع الإخوة وهم جمع ، والجمهور علي أنها  
 تحجب من الثلث إلي السدس بأخوين ، فدل علي أنها جمع .  
 واعترض علي هذا الدليل : بأن المراد بـ ( إخوة )  
 الثلاثة ، وحيث ورثناها السدس مع الأخوين لم يكن مخالفا  
 لمنطوق اللفظ، بل لمفهومه ، بدليل آخر ، وهو انعقاد الإجماع  
 علي ذلك <sup>(٣)</sup> .

الثامن : قوله تعالى ( عسي الله أن يأتيني بهم جميعا )<sup>(٤)</sup>  
 والمراد يوسف وأخوه .

واعترض علي ذلك : بأن المراد يوسف وأخوه وشمعون  
 الذي قال ( فلن أبرح الأرض حتي يأذن لي أبي ) <sup>(١)</sup> .  
 التاسع : قوله — صلي الله عليه وسلم — : ( الاثنان فما  
 فوقهما جماعة ) <sup>(٢)</sup> .

(٢) سورة النساء آية رقم ١١ .

(٣) انظر : الإحكام للأمدي ج ٢ ص ٣٢٦ .

(٤) سورة يوسف آية رقم ٨٣ .

(١) سورة يوسف آية رقم ٨٠ .

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة ، باب : الاثنان جماعة حديث ( ٩٧٢ ) ج ١  
 ص ٣١٢ ، والدارقطني في سننه ج ١ ص ٢٨٠ ، وابن أبي شيبة ج ٢ ص ٥٣١ ،  
 والطحاوي في شرح معاني الآثار ، ج ١ ص ٢٨٢ ، والحاكم ج ٤ ص ٣٣٤ ،  
 والبيهقي ج ٣ ص ٦٩ ، والخطيب في تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٥٠ ، عن الربيع  
 بن بدر عن أبيه عن جده عمرو بن جراد عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول  
 الله - صلي الله عليه وسلم - ( الاثنان فما فوقهما جماعة ) والربيع بن بدر ضعيف ،  
 وأبوه لا يدري حاله ، وكذا جده ، وضعفه البيهقي . وانظر تخريج هذا الحديث في  
 : تحفة الطالب لابن كثير ص ٢٥٣ ، الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للغماري  
 ص ٨٩ .

وتقريره : الاثنان جماعة فما فوقهما ، فأخبر عن الاثنين بأتهما جماعة ، وهو نص في المقصود ، وهو - صلي الله عليه وسلم - من أهل اللغة .

واعترض علي ذلك : بأن المراد بالاثنتين جماعة في حصول فضيلة الصلاة من حيث الحكم الشرعي لا من حيث اللفظ اللغوي ، لأن الشارع إنما يبين الأحكام التي بعث لبيانها ، لا اللغات التي عرفت من غيره .

والدليل علي ذلك ، - كما ذكر الشوكاني - : أنه - صلي الله عليه وسلم - قال : ( الاثنان فما فوقهما جماعة ) ولم يقل : الاثنان فما فوقهما جمع <sup>(٣)</sup> .

العاشر : أن معني الجمع : الضم ، وهو حاصل في التثنية ، إذ التثنية ضم اسم إلي مثله ، والجمع ، ضم اسم إلي أكثر منه ، وذلك يفيد أن التثنية نوع جمع باعتبار القدر المشترك بينهما ، وهو الضم .

واعترض علي ذلك : بأن هذا قياس في اللغة والصحيح أنه لا يجوز ، ولهذا فإن المعني الذي صح منه اشتقاق اسم القارورة للزجاجة المخصوصة وهو قرار المائع فيها متحقق في الجرة والكوز ، ولا يصح تسميتها قارورة <sup>(١)</sup> .

(٣) انظر : إرشاد الفحول ، ص ١٢٤ ، المعتمد ج ١ ص ٢٤٨ ، شرح اللمع ج ١ ص ٣٣٣ التبصرة ، ص ١٣٠ العدة ، ج ٢ ص ٦٥٨ ، التمهيد ج ٢ ص ٦٤ ، الوصول = إلي الأصول لابن البرهان ، ج ١ ص ٣٠٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ ، ص ٦١٣ ، بيان المختصر ج ٢ ص ١٢٩ ، شرح مختصر الروضة ج ٢ ص ٤٩٣ .  
(١) انظر : شرح مختصر الروضة ج ٢ ص ٤٩٤ ، الإحكام لأحمد ج ٢ ص ٣٢٧ .

كما أنه خارج عن محل النزاع ، كما ذكرنا أول المسألة (٢)  
 أدلة القائلين بأن أقل الجمع ثلاثة :  
 استدل القائلون بأن أقل الجمع ثلاثة بأدلة نذكرها فيما  
 يلي : -

الدليل الأول : ما روي عن ابن عباس - رضي الله  
 عنهما - أنه قال لعثمان - رضي الله عنه - حين رد الأم من  
 الثلث إلي السدس بأخوين : قال الله تعالى : ( فإن كان له إخوة  
 فلأمه السدس ) وليس الأخوان إخوة في لسان قومك ، فقال  
 عثمان : لا أستطيع أن أنقض أمراً كان قبلي وتوارثه الناس (٣) .  
 ولولا أن ذلك مقتضي اللغة لما احتج به ابن عباس علي  
 عثمان - رضي الله عنهم - وأقره عليه عثمان وهما من أهل  
 اللغة وفصحاء العرب .

واعترض علي هذا الدليل : بأنه معارض بما روي عن زيد  
 ابن ثابت - رضي الله عنه - أنه قال : ( الأخوان إخوة ) (١)  
 وروي عنه أنه قال : ( أقل الجمع اثنان ) وليس العمل بأحدهما  
 أولي من الآخر .

(٢) انظر: البرهان ج ١ ص ٣٥١ ، المنتهي لابن الحاجب ص ٧٠ ، الإبهاج ج ٢  
 ص ١٢٦ ، شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٣٦ .

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ج ٦ ص ٢٢٧ والحاكم في المستدرک ، ج ٤  
 ص ٣٣٥ ، وصححه روافقه الذهبي ، لكن تعقبه ابن حجر في التلخيص الحبير ،  
 ج ٢ ص ٨٥ ، وانظر المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٢٥٨ .

(١) هذا الأثر أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الفرائض باب ميراث الإخوة ج ٤  
 ص ٣٣٥ ، ولفظه : عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه كان يقول : ( الإخوة  
 في كلام العرب أخوان فصاعداً ) ثم عقب عليه بقوله : هذا حديث صحيح الإسناد  
 ولم يخرجاه وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الفرائض باب فرض الأم  
 ، ج ٦ ص ٢٢٧ .

وقد جمع ابن الحاجب وغيره بينهما : بأن أحدهما أراد حقيقة ، وأراد الآخر المجاز <sup>(٢)</sup> .

قال الإمام العلائي : وفيه ضعف لا يخفي ، لأن الأصل في الإطلاق الحقيقة ، ولا يحمل علي المجاز إلا بدليل فكيف يستقيم لزيد بن ثابت - رضي الله عنه - أن يحمل الكلام علي مجازه من غير دليل ؟!

فإن قيل : أخرجه من الحقيقة إلي المجاز الاتفاق علي ذلك .

قلنا : لم يحتج زيد - رضي الله عنه - بالإجماع في المسألة - كما أشار إليه عثمان - رضي الله عنه - وإنما احتج بجريان ذلك في لسان العرب حيث كان يقول : الإخوة في كلام العرب أخوان فصاعدا ، فلم يرد إلا الحقيقة .

ثم قال الإمام العلائي : ويمكن أن يجمع بين كلاميهما بطريقتين آخرين : -

أحدهما : أن ابن عباس لم ينقل ذلك عن لغة كل العرب ، بل قال لعثمان : في لسان قومك ، يريد قريشا ، وزيد بن ثابت قال : في كلام العرب فكأنه أراد غير قريش ، ومعلوم أن القرآن تضمن أكثر لغات قبائل العرب .

وثانيهما : أن ابن عباس أراد النفي من حيث النصوصية ، وأثبت زيد بن ثابت بطريق الظهور ، فإن الظاهر هو ما احتمل معنيين ، هو في أحدهما أرجح ، ولا ريب في أن إفادة لفظ الجمع

(٢) انظر : بيان المختصر للأصفهاني ج ٢ ص ١٢٩ .

عدد الثلاثة أظهر من إفادته الاثنين وإن كان ذلك ظاهراً<sup>(١)</sup>.

الدليل الثاني : وهو الذي عول عليه كثير من الأئمة - أن عدد الثلاث يتبادر إلى الذهن من إطلاق لفظ الجمع ، ولا يصح نفيه عنه ، وذلك من علامات الحقيقة ، بخلاف عدد الاثنين فإنه لا يتبادر ، ويصح نفيه ، بأن يقال : ما رأيت رجالاً بل رجلين ، وذلك من علامات المجاز<sup>(٢)</sup> .

واعترض علي ذلك : بأنه إذا رأى رجلين لا نسلم أنه يصح قوله : ما رأيت رجالاً ، إلا أن يريد به ما زاد علي الاثنين . وأجيب عن ذلك : بأن هذا وارد في كل مكان نفي فيه مفهوم اللفظ المجازي ، وأيضاً فالعارف بلغة العرب يجد من نفسه صحة هذا النفي من غير شعوره بالقرينة .

الدليل الثالث : أن أهل اللغة فرقوا بين التثنية والجمع وجعلوا لكل منهما ضميراً يخصه ، فجواز إطلاق الجمع علي الاثنين حقيقة يرفع ذلك .

واعترض علي ذلك : بأن اسم الرجلين جمع خاص بالاثنتين ، ووضعوا له لفظ التثنية ، والرجال جمع عام للاثنتين وما زاد عليهما ، فالفرق بينهما فرق ما بين العام والخاص ، ووضع الضمير مميز لكل منهما لا ينافي ذلك<sup>(١)</sup> .

وأجيب عن ذلك : بأن الأصل في الاختلاف التباين في

(١) انظر : تلقيح الفهوم ص ٣٥٤ - ٣٥٥ ، شرح اللمع ج ١ ص ٣٣١ ، التبصرة

ص ١٢٩ ، العدة ج ٢ ص ٦٥٢ .

(٢) انظر : شرح اللمع ، ج ١ ص ٣٣٢ ، العدة : ج ٢ ص ٦٥٢ .

(٣) انظر : المستصفي ج ٢ ص ٩٥ ، نهاية السؤل ، ج ٢ ص ٣٩٢ .

المدلول ، وكونهما يفترقان افتراق العام والخاص هو نفس المتنازع فيه .

الدليل الرابع : أن أقل الجمع لو كان اثنين حقيقة لصح أن يقال : رجلان عاقلون ورجال عاقلان ، وثلاثة رجلين واثنان رجال ، ولما لم يصح ذلك لم يصح تناوله للاثنين فقط .  
وأجيب عن ذلك : بأنه إنما امتنع وصف التثنية بالجمع والعكس لمراعاة صورة اللفظ .

ورد ذلك : بأن مراعاة صورة اللفظ غير مانعة مع وجود المعنى الشامل لهما من الجمع فيجب أن لا يختص حملاً علي سائر المراتب ، وحيث وجد الاختصاص دل علي التباين في المدلول (١) .

### الترجيح :

وبعد بيان أدلة كل فريق ، أرى أن أقل الجمع ثلاثة علي الحقيقة ، وأنه لا يطلق علي الاثنين إلا مجازاً . وذلك لقوة أدلتهم ، ولأن ما ورد عليها من الاعتراضات لا يرقى إلي النيل منها ، بخلاف أدلة القائلين بأن أقل الجمع اثنان ، فمعظم أدلتهم فيها نظر ، أو عليها مأخذ قوى .

### ثمرة الخلاف في هذه المسألة :

للخلاف في هذه المسألة فائدتان : فائدة أصولية وأخرى

(١) انظر : الإحكام للأدي ج ٢ ص ٣٢٨ ، شرح مختصر الروضة ، ج ٢ ص ٤٩٠ ، شرح العضد ج ٢ ص ١٠٥ ، المحصول ج ١ ق ٢ ، ص ٦١١ ، فوائح الرحموت ج ١ ص ٢٧٠ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤ ، العدة ج ٢ ص ٦٥٥ .



## فقهية :

أما الفائدة الأصولية فهي معرفة ما ينتهي إليه تخصيص العموم <sup>(٢)</sup>، فإذا جاء خبر واحد مخصصاً لعموم ذكر في القرآن أو في غيره بلفظ الجمع ، فأخرج منه جميع مسمياته إلا ثلاثة ، كان ذلك مقبولاً عند من يجيز التخصيص بمثله ، فإن لم يبق بالتخصيص سوى اثنين ، كان علي الخلاف في أقل الجمع، فمن قال : إنه اثنان ، جوز ذلك ، ومن قال : إنه ثلاثة ، لم يخص به <sup>(١)</sup> .

وأما الفائدة الفقهية فهي : أن كل حكم علق علي جمع ، فإنه لا يحصل إلا بثلاثة — علي الرأي الراجح — مثل أن يقول : لله علي أن أتصدق بدراهم ، أو أصوم أياما ، أو أعتق عبدا ، أو أتوضأ مرات ، أو حلف بالطلاق ليتزوجن زوجات .

أو أقر لغيره بدراهم أو دنانير مطلقة ، وتعذر البيان من جهة المقرر، إلي غير ذلك من الأحكام يلزمه الإتيان بثلاثة مما ذكر — علي الراجح — ما لم يدل دليل من خارج علي مقدار من العدد معين ، والقائلون : بأن أقل الجمع اثنان ، قالوا : يكفيه اثنان <sup>(٢)</sup> .

(٢) انظر : تفصيل الخلاف في هذه المسألة في : العدة ج ٢ ص ٥٤٤ ، التمهيد لأبي الخطاب ج ٢ ص ١٣١ ، شرح اللمع ج ١ ص ٣٤٢ ، المحصول ج ١ ق ٣ ، ص ١٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٤ ، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٢٦ ، شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٢٧٢ .

(١) انظر : تلقيح الفهوم ص ٣٦١ ، المعتمد ج ١ ص ٢٥٣ ، المحصول ج ١ ق ٣ ، ص ١٥ ، الإبهاج ج ٢ ص ١٢٤ .

(٢) انظر : شرح مختصر الروضة للطوفي ، ج ٢ ص ٤٩٩ ، الأشباه والنظائر لابن السبكي ج ٢ ص ١٢٣ ، الإبهاج ج ٢ ص ١٢٩ ، البحر المحيط ج ٣ ص ١٤٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٩ .

## أهم المصادر والمراجع

### ١ - الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج :

لعبد الله بن محمد بن الصديق الغماري ، عالم الكتب -  
بيروت .

### ٢ - الإبهاج في شرح المنهاج :

لعلي بن عبد الكافي السبكي ، وولده / تاج الدين  
عبد الوهاب السبكي ، دار الكتب العلمية - بيروت .

### ٣ - إحكام الفصول في أحكام الأصول :

لأبي الوليد الباجي سليمان بن خلف ، تحقيق / عبد المجيد  
تركي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .

### ٤ - الإحكام في أصول الأحكام :

لسيف الدين الآمدي علي بن أبي علي بن محمد ، الناشر  
دار الحديث - القاهرة .

### ٥ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول :

لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ط / مصطفى الحلبي .

### ٦ - الأشباه والنظائر :

لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، دار الكتب  
العلمية - بيروت .

### ٧ - أصول السرخسي :

لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، تحقيق  
/ أبو الوفا الأفغاني ، دار المعرفة - بيروت .

**٨ - الأعلام :**

لخير الدين الزركلي محمود بن محمد الدمشقي ، دار العلم  
للملايين - بيروت .

**٩ - البحر المحيط في أصول الفقه :**

لمحمد بن عبد الله بن بهادر بدر الدين الزركشي ، قام  
بتحريره ، د / عبد الستار أبو غده ، ط / وزارة الأوقاف  
والشئون الإسلامية - الكويت .

**١٠ - البرهان في أصول الفقه :**

لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني ، تحقيق د /  
عبد العظيم الديب توزيع دار الأنصار بالقاهرة .

**١١ - بيان المختصر ( شرح مختصر ابن الحاجب ) :**

لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني  
، تحقيق د / محمد مظهر بقا ، ط / جامعة أم القرى - مكة  
المكرمة .

**١٢ - تاريخ بغداد :**

لالحافظ أبي بكر أحمد بن عيل الخطيب البغدادي ، طبعة  
الخانجي - القاهرة .

**١٣ - التبصرة في أصول الفقه :**

لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، تحقيق د / محمد

حسن هيتو ، ط ، دار الفكر — دمشق .

#### ١٤- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب :

لإسماعيل بن عمر بن كثير ، تحقيق / عبد الغني بن حمد  
الكبيسي ، دار حراء — مكة المكرمة .

#### ١٥- تذكرة الحفاظ :

لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، تصوير إحياء  
التراث العربي عن طبعة وزارة المعارف الحكومية بالهند .

#### ١٦- تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم :

للحافظ خليل بن عبد الله العلاتي ، تحقيق د / عبد الله بن  
محمد بن إسحاق آل الشيخ .

#### ١٧- التمهيد في أصول الفقه :

لمحفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الحنبلي ، تحقيق  
د / مفيد أبو عمشة ، ود / محمد بن علي بن إبراهيم ، ط /  
جامعة أم القرى — مكة المكرمة .

#### ١٨- التمهيد في تخريج الفروع علي الأصول :

لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي ، تحقيق د/  
محمد حسن هيتو ، ط / مؤسسة الرسالة — بيروت .

#### ١٩- تيسير التحرير :

لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفي ، دار الكتب  
العلمية — بيروت .

#### ٢٠- جمع الجوامع :

لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، مطبوع مع  
حاشية البناني علي شرح المحلي ، ط / مصطفى الحلبي -  
القاهرة .

## ٢١- روضة الناظر وجنة المناظر :

لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، مكتبة  
المعارف بالرياض .

## ٢٢- سنن الدار قطني :

لالحافظ علي بن عمر الدار قطني ، طبع دار المحاسن  
للطباعة - القاهرة .

## ٢٣- السنن الكبرى :

لالحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، ط /  
حيدر آباد - الهند .

## ٢٤- سنن ابن ماجه :

لالحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه ،  
تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، ط / عيسى الحلبي -  
القاهرة .

## ٢٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب :

لعبد الحي بن العماد الحنبلي ، نشر / مكتبة القدسي -  
القاهرة .

## ٢٦- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول :

لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ، نشر / مكتبة

• الكليات الأزهرية •

## ٢٧- شرح العضد علي مختصر ابن الحاجب :

للقاضي عضد الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد بن  
عبد الغفار الإيجي •

## ٢٨- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه :

للشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي  
المعروف بابن النجار ، تحقيق د / نزيه حماد و د . محمد  
الزحيلي ، ط / جامعة أم القرى •

## ٢٩- شرح اللمع في أصول الفقه :

لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق د / عبد المجيد تركي،  
نشر / دار الغرب الإسلامي - بيروت •

## ٣٠- شرح مختصر الروضة :

لنجم الدين الطوفي سليمان بن عبد القوي ، تحقيق د /  
عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة -  
بيروت •

## ٣١- شرح معاني الآثار :

لأبي جعفر الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة ، مطبعة  
الأنوار المحمدية - القاهرة •

## ٣٢- طبقات الفقهاء :

لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق د / إحسان عباس ، نشر  
دار الرائد العربي - بيروت •

**٣٣. طبقات المفسرين :**

للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداوودي ، تحقيق /  
علي محمد عمر ، مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة .

**٣٤. العدة في أصول الفقه :**

للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء ، تحقيق د /  
أحمد بن علي سير المباركي ، ط / السعودية .

**٣٥. فتح الغفار بشرح المنار :**

لابن نجيم زين الدين بن إبراهيم الحنفي ، ط / مصطفى  
الحلي - القاهرة .

**٣٦. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت :**

لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ، طبع مع  
المستصفي للغزالي ، مطبعة بولاق - القاهرة .

**٣٧. القواعد والفوائد الأصولية :**

لابن اللحام البعلي علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد ،  
تحقيق الشيخ / محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية  
- القاهرة .

**٣٨. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي :**

لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، ضبط وتعليق /  
محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي -  
بيروت .

**٣٩. الحصول في علم أصول الفقه :**

للإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين ،  
تحقيق د / طه جابر فياض العلواني ، ط / جامعة الإمام  
محمد بن سعود الإسلامية .

#### ٤٠- المستدرك علي الصحيحين :

للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، تصوير  
حيدر آباد بالهند .

#### ٤١- المعتمد في أصول الفقه :

لأبي الحسين البصري محمد بن علي بن الطيب ، ط /  
دمشق .

#### ٤٢- مفتاح الوصول إلي بناء الفروع علي الأصول :

لأبي عبد الله محمد بن أحمد التلمساني ، دار الكتب العلمية  
— بيروت .

#### ٤٣- المنحول من تعليقات الأصول :

لأبي حامد الغزالي محمد بن محمد بن محمد ، تحقيق د /  
محمد حسن هيتو ، ط / دار الفكر — بيروت .

#### ٤٤- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول إلي علم الأصول :

لأبي الحسن جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي ، مع منهاج  
العقول ، ط / صبيح + طبعة السلفية .

#### ٤٥- الوصول إلي الأصول :

لابن برهان أحمد بن علي ، تحقيق د / عبد الحميد



أبو زنيد، نشر مكتبة المعارف - الرياض .

#### ٤٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :

لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق / محمد

محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بالقاهرة .

